**د. صلاح سلام يكتب.. على «هامش دفتر كورونا»**

لم يكن لأنسان مهما قدح زناد فكره ان يتخيل ما نحن فيه، وان تنقلب الموازين وان يأتي هذا الهاتف من السماء ليخفض ويرفع ويعز ويذل لتتبادل الأحوال ويصبح الصعب سهلا والممكن مستحيلا وترفع الاكف للسماء والى رب الأديان كلها تتوسل إليه ان يرفع هذه الغمة التي تحصد الأرواح « فيروس كورونا»

ولكن مما لا شك فيه أن الدول كل الدول سوف تعيد حساباتها فلم يعد القوي بالصرعة ولكن بالعلم والبحث العلمي وجاء للطب وقته تصدر المشهد وأصبحت الحاجة للأطباء هي المطلوب الأول ليكتشف العالم ان هناك عجز قدره مليون طبيب حول العالم وان هذه عملة نادرة.

 وان الصيدلة ليس البيع والشراء والاحتكار احيانا وإنما هي العودة للمعامل وان كليات العلوم وأعمالها التي عليها الغبار أهم ألف مرة من ملاعب الكرة أو من الحفلات الماجنة.

لابد وأن يعود الحق إلى نصابه وتكون ميزانية البحث العلمي والصحة لا تقل عن ميزانية الدفاع او الأمن.

 نعم نحن في حاجة إلى جيش قوي رادع وأمن صلب، ولكننا أيضا نريد مواطن واعي وطفل نشأ على تعليم راقي وليس هش والابتعاد على حشو المناهج والحفظ والامتحان مما جعلنا في ذيل الأمم.

نريد تعليم يُعلم الطفل كيف يُفكر وكيف يُبدع لينطلق إلى آفاق المعرفة فيستطيع الابتكار، فالتعليم الكمي الذي يعتمد على إعطاء شهادات لم يعد يجدي وليس لنا به حاجة، لنعود إلى التعليم الفني لبناء المهارات والتعليم التقني وليس النظري الذي يخرج ملايين الشباب الذين لا يجدون الا المقاهي والتي لم تتسع لهم فتوسعنا في استثمار الكافيهات لتستوعب الطاقات المعطلة باسم الشهادات الزائفة.

الأطباء زهرة الوطن يرحلون وتقتطفهم دول الغرب والشرق بعد أن تتكبد الدولة المليارات في التعليم ثم أتركهم فريسة للبيروقراطية والقوانين البالية وتعطيهم دراهم معدودة وتحاسبهم بقانون العقوبات على الأخطاء المهنية بنظام ليس له مثيل في العالم وترقيهم اداريا كأنهم كتبة في مصلحة او الارشيف.

كيف يستقيم ذلك الامر والتقدم العلمي والطب المنشود؟ ونرى الدول من حولنا والتي استعارت طاقاتنا في العلوم المختلفة كيف تقدمت فسبقتنا؟.

 هنا لابد لنا من وقفة مع النفس فلن نبكي على اللبن المسكوب ونتغنى فقط بحضارة الاجداد يجب بل لابد من مضاعفة ميزانية الصحة فورا في الموازنة القادمة حتى يتسنى تطبيق نظام تأمين صحي حقيقي و بأسرع وقت وإعطاء البحث العلمي شيكا مفتوحا وصياغة قانون التجارب السريرية عن طريق لجنة علمية وليس مشروع القانون الذي كاد يمر في مجلس النواب لولا انا استجرنا برئيس الجمهورية، لأن هذا القانون يقتل ما تبقى من ابداع بهواجس وهمية مثل قانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧ الجمعيات والمؤسسات المعيب الذي مر بليل وتوقف عمل المؤسسات الأهلية بمخاوف مفرطة في التشاؤم ولولا تدخل الرئيس لما تم الغاؤه.

الخلاصة اننا نريد أن نغير طريقة تفكيرنا و تناولنا الأمور بموضوعية في إطار واقع فرضته ظروف كورونية لها توابع ومضاعفات على كل مفاصل الدول سواء فيما بينها او داخل مؤسساتها.

**الدكتور صلاح سلام**

**الأستاذ بكلية الطب ورئيس لجنة الصحة بالمجلس القومي لحقوق الانسان**